اقتصاد

الأردن يضبط العمالة المخالفة

عمان ـ **زيد الدبيسية**

أعلنت الحكومة الأردنية عن انتهاء مهلة تصويب أوضاع العمالة الوافدة المخالفة وذلك اعتبارا من صباح الخميس. وقال المتحدث الرسمي باسم وزارة العمل الأردنية محمد الزيود، لـ«العربي الجديد»، إن الحكومة لن تقوم بمنح العمال الوافدين المخالفين لشروط الإقامة والعمل فرصة أخرى لتصويب أوضاعهم، وذلك بعد انتهاء المهلة الحالية. وأضاف أن حوالي 90 ألف عامل معظمهم من الجنسية المصرية قاموا بتصويب أوضاعهم وقوننتها حتى مساء الثلاثاء الماضي. ولفت إلى أنه تم منح العمال الوافدين المخالفين وغير الحاصلين على تصاريح عمل أو لم يقوموا بتجديدها عدة فرص لتصويب أوضاعهم، مشيراً إلى أن فرق التفتيش الخاصة بوزارة العمل يرافقها أفراد من الأمن العام سيقومون بحملات ملاحقة مكثفة لضبط العمال المخالفين وتسفيرهم فورا إلى بلادهم. وبيّن الزيود أنه سيتم اتخاذ الإجراءات اللازمة بحق أصحاب العمل وفرض العقوبات استنادا إلى أحكام قانون العمل في حال عدم تصويب أوضاع العاملين لديهم من الوافدين، ضمنها فرض غرامات مالية. وشدد على أن العامل المخالف الذي سيتم ضبطه لن يسمح له بالتقدم بطلب جديد للقدوم إلى الأردن إلا بعد مرور 3 سنوات على تسفيره شريطة تحقيق المتطلبات اللازمة. وقال الزيود إن عدد العمال الأجانب الحاصلين على تصاريح عمل ويعملون بصورة قانونية في الأردن يتجاوز 300 ألف من جنسيات مختلفة، مقدرا عدد العمال المخالفين بأكثر من 400 ألف عامل. وكان وزير العمل الأردني يوسف الشمالي قد أكد أن الحكومة قدمت تسهيلات غير مسبوقة لأصحاب العمل في مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية من خلال قرار مجلس الوزراء الذي سمح بقوننة وتوفيق أوضاع العمالة غير الأردنية المخالفة، والذي دخل حيز التنفيذ منذ السابع من تموز/ يوليو الماضي وينتهي في الثاني من أيلول/ سبتمبر الجاري. وبين أن قرار مجلس الوزراء جاء لتخفيف الأعباء المالية المترتبة على أصحاب العمل وتحفيزهم على توفيق أوضاع العمالة المخالفة والتي لم تقم بإصدار أو تجديد تصاريح عملها خلال الفترة السابقة، خاصة في ضوء جائحة كورونا وقرارات الإغلاقات لبعض القطاعات والأنشطة الاقتصادية. وتضمن قرار قوننة وتوفيق الأوضاع للعمالة غير الأردنية المخالفة في سوق العمل تسهيلات كثيرة، ومنها إعفاءات من الغرامات ورسوم التصاريح السابقة للعمالة من مختلف الجنسيات بما فيها العاملون في المنازل، إضافة إلى إعفاءات من الغرامات المترتبة على التأخر في تجديد إذن الإقامة السنوي المنصوص عليها في قانون الإقامة وشؤون الأجانب. وأصدرت وزارة العمل قرارات لاحقة تهدف إلى تبسيط الإجراءات وتسريع إنجاز معاملات أصحاب العمل، وتزامن مع ذلك تمديد ساعات عمل موظفي الوزارة.

وتسعى الحكومة إلى تنظيم سوق العمل وإحلال الأيدي العاملة المحلية مكان الوافدة، بهدف الحد من ارتفاع البطالة التي بلغت 25 في المائة خلال الربع الأول من العام الحالي، وسط توقعات بأن تواصل الارتفاع نتيجة لارتفاع الداخلين سنويا إلى سوق العمل وفقدان الأردن أكثر من 140 ألف فرصة عمل بسبب جائحة كورونا.

(جون ماك دوغال/ فرانس برس)

شلّ القطارات في ألمانيا

طلبت شركة القطارات الألمانية «دويتشه بان» إصدار أمر طارئ لوقف إضراب نفذه بعض سائقي القطارات، وأدى إلى تعطيل حركة السكك الحديدية في البلاد للمرة الثالثة هذا الصيف. وقالت إنها تعتبر الإضراب، الذي نظمته نقابة العمال (جي دي إل) غير قانوني. وأشارت الشركة إلى أنها زادت من عرضها في المفاوضات مع النقابة، وتقدم الآن «مكافأة فيروس كورونا» لمرة واحدة تصل إلى 600 يورو (700 دولار) للأعضاء. من المقرر أن يستمر الإضراب، الذي بدأ بقطارات الشحن الأربعاء وامتد ليشمل قطارات الركاب الخميس، حتى السابع من سبتمبر / أيلول. في حال استمرار الإضراب، سيؤثر على عدد كبير من المسافرين العائدين من العطلة الصيفية في ولايتين ألمانيتين.

أخبار

تقليص إمدادات الغاز إلى العراق

أعلن رئيس قسم الشحن في شركة الغاز الوطنية الإيرانية (حكومية)، محمد رضا جليعي، الخميس، أن صادرات الغاز اليومية إلى العراق، تقلصت بناء على اتفاق مع بغداد وبإشعار مسبق. ونقلت وكالة أنباء وزارة النفط

الإيرانية (شانا) عن جليعي قوله»: «صادرات الغاز للعراق انخفضت بواقع 38 مليون متر مكعب يومياً، وهذا تم بموجب اتفاقية مدتها ستة أشهر مع الجانب العراقي، وليس له علاقة بالمتأخرات على إيران». والأربعاء، أعلن العراق، فقدان 5,5 آلاف ميغاوات من الطاقة الكهربائية؛ بسبب خفض كميات الغاز الإيراني الواصلة إلى بعض محطات الإنتاج، بواقع 41 مليون متر مكعب يومياً. وذكر المسؤول الإيراني أن «تسوية الديون تعتبر ضرورة، وهي ما زالت على جدول الأعمال». وتطالب طهران، بغداد، بسداد ما يزيد عن 6 مليارات دولار من المتأخرات.

صادرات تركيا تسجل رقماً قياسياً

قال وزير التجارة التركي محمد موش، إن صادرات بلاده سجلت رقما قياسيا بلغ 207,5 مليارات دولار على أساس سنوي، في أغسطس/ آب الماضي. وأوضح موش في مؤتمر صحافي، الخميس، أن الصادرات التركية ارتفعت في أغسطس الماضي، بمعدل 52 في المائة مقارنة بالشهر نفسه من 2020، محققة 18,9 مليار دولار على أساس شهري، و207,5 مليارات دولار على أساس سنوي. وأضاف أن الأداء القوي للصادرات خلال عام 2021، سيستمر ليصل إلى 210 مليارات دولار في نهاية العام.

قفزة في أسعار الغذاء العالمية

قالت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (فاو)، الخميس، إن أسعار الغذاء العالمية ارتفعت في أغسطس/آب الماضي بعد شهرين من التراجع، بفعل زيادات بالمؤشرات الفرعية للزيوت النباتية والسكر والحبوب. وذكرت فاو في تقريرها الشهري، أن متوسط مؤشرها لأسعار الغذاء، الذي يتتبع الأسعار لمعظم السلع الغذائية الأولية المتداولة عالميا، ارتفع إلى 127,4 نقطة الشهر الماضي. وصعد المؤشر على أساس شهري بنسبة 3,1 في المائة من 123,5 نقطة في يوليو/ تموز السابق، بينما ارتفع بنسبة 32,9 في المائة على أساس سنوي. وارتفعت أسعار الحبوب خلال الشهر الماضي بنسبة 31,1 في المائة على أساس سنوي، فيما زادت أسعار الزيوت النباتية بنسبة 6,7 في المائة. في المقابل، سجلت منتجات الألبان انخفاضا بنسبة 13,6 في المائة على أساس سنوي خلال أغسطس/آب الماضي.

العراق يفاوض تركيا على مياه دجلة والفرات

بغداد ـ **براء الشمري**

يزور وفد عراقي برئاسة وزير الموارد المائية مهدي رشيد الحمداني تركيا، خلال الأيام المقبلة، لبحث ملف المياه بين البلدين، وحصة العراق من نهري دجلة والفرات، وإمكانية تقاسم الضرر المترتب على انخفاض نسبة الأمطار خلال الموسم الأخير الذي أثر على دول المنبع والمصب لنهري دجلة والفرات عموما، وذلك في أول زيارة لمسؤول عراقي إلى تركيا بعد المؤتمر الإقليمي، الذي عقد السبت الماضي وشاركت فيه تركيا، وشهد حوارات بشأن قضايا عدة تخص دول المنطقة. ونقلت وكالة الأنباء العراقية (واع)، عن المتحدث باسم وزارة الموارد المائية علي راضي قوله إن «المحاور الرئيسة للملف تتعلق بالتنسيق المشترك بين العراق وتركيا وسورية، إضافة إلى موضوع الإطلاقات المائية لنهري دجلة والفرات، والبروتوكول بين العراق وتركيا في ما يتعلق بنهر دجلة وإنشاء مركز بحثي مشترك». ولفت إلى أن الحوارات ستركز أيضا على «موضوع الإطلاقات المائية وتقاسم الضرر في فترات شح المياه». وقال مسؤول في وزارة الموارد المائية إن زيارة الوفد العراقي ستجري في ظل الأجواء الإيجابية التي نتجت عن انعقاد المؤتمر الإقليمي في بغداد، والذي شاركت فيه تركيا عن طريق وزير خارجيتها، موضحا لـ«العربي الجديد»، أن العراق يعمل من أجل تكثيف الحوارات بين بغداد وأنقرة لتحقيق المزيد من التعاون في مجال المياه. وأشار إلى أن البلاد تتهيأ منذ الآن للموسم الزراعي المقبل من خلال توفير كميات المياه المطلوبة، مبينا أن ذلك لا يمكن أن يتم من دون موافقة دول المنبع، وهي تركيا وإيران، على زيادة الإطلاقات المائية للعراق كونه دولة مصب متضررة من شح المياه الذي أثر بشكل مباشر على الزراعة، وخصوصا في محافظة ديالى، التي تضررت بسبب قطع إيران روافد المياه التي تصب في المحافظة. وتأمل وزارة الموارد المائية العراقية، التي أجرت حوارات سابقة مع الجانبين الإيراني والتركي، بالتوصل إلى تفاهمات وعقد لقاءات مع الجانبين لبحث الملف. وقال المستشار الفني للوزارة عون ذياب، في وقت سابق، إن «الوزارة لديها رغبة جادة بعقد لقاءات مع إيران»، مبيناً أن «غالبية الروافد من الجانب الشرقي تأتي من إيران، وخاصة نهر ديالى، الذي تأثر بشكل حاد وكبير بسبب قلة الإيرادات، ما تسبب بجفافه».

محور

أموال المغتربين طوق نجاة للعرب

على عكس التوقعات بانخفاضها بسبب الجائحة الصحية، زادت تحويلات المغتربين العرب إلى أوطانهم. في هذا الإطار، رصدت «العربي الجديد» دور أموال العاملين بالخارج في دعم ملايين الأسر الفقيرة وإنقاذ العديد من القطاعات الاقتصادية في 9 دول عربية. ونمت تحويلات المغتربين العرب حسب تقرير للبنك الدولي لتبلغ نحو 56 مليار دولار في العام الماضي، ورغم ذلك تواجه التحويلات عدة عراقيل وتحديات تقلل الاستفادة منها.

70% من السوريين يعيشون على تحويلات المغتربين (فرانس برس)

ملاذ محدودي الدخل في 4 دول عربية

أموال المغتربين تنقذ الاقتصادات الهشة... وعقبات تواجه التحويلات

اصبحت تحويلات العاملين في الخارج ملاذاً للاقتصادات الهشة في عدد من الدول العربية، ورغم ذلك تواجه عراقيل وتحديات تقلّل الاستفادة منها

عدنان عبدالرزاق، زيد الدبيسية، عاصم إسماعيل، عبدالله عبده

باتت تحويلات المغتربين ملاذا لمحدودي الدخل والفقراء الذين تزايدت نسبتهم بشكل كبير في عدد من الدول العربية، ورغم حاجة المواطنين الشديدة لهذه الأموال، إلا أن العديد من العقبات والتحديات تواجه عملية التحويلات وقد تؤثر على هذا المورد مستقبلاً. وفي هذا التقرير نرصد مسار تحويلات العاملين في الخارج بأربع دول عربية وهي سورية ومصر والسودان والأردن.

سورية

بلغت نسبة السوريين الذين يعيشون على الحوالات الخارجية 70%، حسب دراسات حديثة. ورغم ذلك تواجه تحويلات المغتربين العديد من العقبات أبرزها ما وصفه الباحث الاقتصادي، ياسل علي، بـ«قيود فرضتها الحكومة السورية» سواء عبر إغلاق 12 شركة صرافة، كانت تساهم بضخ الدولارات إلى السوق ويعمل معظمها اليوم بشكل غير شرعي، بالإضافة إلى استمرار فرض سعر دولار التحويل أقل من سعر السوق، ويبلغ سعر الحوالات الرسمي 2500 ليرة للدولار، في حين أن سعر العملة الأميركية بالسوق تعدى 3500 ليرة. ويعتبر الباحث الاقتصادي خلال اتصال من دمشق مع «العربي الجديد» أن التضييق الرسمي لا يخدم «اقتصاد البلد ولا حتى دعم سعر الصرف». وقال إن «الإرث الذي تركته جائحة كورونا على التحويلات ولكنه يقول إنها سوف تعود الى وضعها الطبيعي بعد زوال الأزمة الصحية.

الأردن

لا تزال المخاوف تساور الحكومة الأردنية من احتمال مواصلة الحوالات المالية لمواطنيها العاملين في الخارج الانخفاض خلال السنوات المقبلة، سيما مع الارتدادات السلبية لجائحة كورونا وانخفاض أسعار النفط حيث يعمل غالبية المغتربين الأردنيين في دول الخليج العربي. وحسب بيانات البنك المركزي الأردني فقد انخفضت قيمة تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج العام الماضي، بنسبة بلغت 9,1% وبلغت حوالي 3,24 مليارات دولار. وخلال النصف الأول من العام الحالي وفوقا للبيانات، فإن هذه التحويلات بلغت حوالي 1,65 مليار دولار بارتفاع لا يذكر بلغ 0,2% مقارنة بذات الفترة من العام الماضي. وقال رئيس جمعية الصرافين، عبد السلام السعودي، لـ«العربي الجديد» إن تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج تشكل أحد الروافد الأساسية في الاقتصاد الأردني من حيث تعزيز احتياطي النقد الأجنبي وتنشيط القطاع المالي، سيما وأن غالبية التحويلات تتم من خلال شركات الصرافة إضافة إلى تحرك مختلف القطاعات الاقتصادية كالتجارة والعقارات والسياحة وغيرها. وأضاف أن معظم التحويلات تأتي من العاملين في دول الخليج العربي وقد تأثرت خلال السنوات الماضية لعدة أسباب أهمها انخفاض أسعار النفط وجائحة كورونا ما أثر مباشرة على الوضع الاقتصادي ونشاط شركات الصرافة. وبحسب تقديرات حكومية تبلغ مساهمة التحويلات المالية للمغتربين الأردنيين ما نسبته 10% من الناتج المحلي الإجمالي للأردن.

التعقيدات المصرفية والجائحة من ابرز التحديات أمام التحويلات

الإصلاحات الحكومية الأخيرة فيما يتعلق بسعر الصرف، وأضاف أن أغلب التحويلات تصرف في الأكل والشراب والسكن والعلاج والمصروفات العادية دون ادخار رغم ان التحويلات العاملين بالخارج تقدر بما بين 5 و8 مليارات دولار سنويا، مشيراً إلى أن معظم التحويلات تستخدم كمدخرات بالخارج من شراء عقارات وشقق سكنية. ويرى النابر أن تحويلات السودانيين بالخارج إذا دخلت الى البلاد عبر الطرق الرسمية ربما تعالج العجز في ميزان التجاري الذي يقدر بحوالي 5 مليارات دولار وطبيعي أن ينسحب ذلك على علاج ميزان المدفوعات. ويوضح أن ينتظر المحوّل لهم ساعات طويلة ليحصلوا على المبلغ ولكن باللليرة السورية وبالسعر الرسمي. وكان الاقتصادي السوري،

السودان

ترى الحكومة السودانية في تحويلات المغتربين حلا لبعض المشكلات باعتبار أن عجز النقد الأجنبي المطلوب لاستيراد الحاجيات الضرورية يقدر بـ10 مليارات دولار سنويا. وظلت الحكومة سنويا تصدر قائمة من التشجيعات لتجذب بها التحويلات إلى الطريق الصحيح عبر منافذ البنوك لتدخل إلى المنظومة المصرفية الرسمية. إلا أن كل المغريات التي تقدمها الحكومة كانت تجد ما يفسدها في ظل العديد من العقبات التي تواجه عمليات التحويل. يقول الاقتصادي السوداني، محمد النابر، لـ«العربي الجديد» إن غالب تحويلات المغتربين سوف تعود إلى مراحلها الطبيعية بعد انتهاء جائحة كورونا رغم أن تحويلات مغتربي السودان لم ترق لمستوى جديد بعد التحويلات تواجه العديد من العقبات أبرزها فروق سعر الصرف بين السوقين الرسمي والموازي والتعقيدات بالنظام المصرفي، فالمغترب يفقد الثقة بهذا القطاع ما يدفعه للجوء إلى السوق الموازية. ويشير النابر إلى الأثر الذي تركته جائحة كورونا على التحويلات ولكنه يقول إنها سوف تعود الى وضعها الطبيعي بعد زوال الأزمة الصحية.

2,3% ارتفاعاً

تُظهر بيانات حديثة للبنك الدولي ان تحويلات المغتربين العرب الى بلدانهم الاصلية في الشرق الاوسط وشمال افريقيا ارتفعت بنسبة 2,3 في المئة لتصل الى حوالي 56 مليار دولار في عام 2020 بمقارنة سنوية. ويعزى هذا النمو الى حد كبير الى تحفظات التحويلات القوية الى مصر والمغرب وتونس، فقد زادت إلى مصر بواقع 11 في المئة، بينما ارتفعت التدفقات الى المغرب بنحو 2,5 في المئة، حسب البنك الدولي.

تونس والجزائر والمغرب: الاحتياطات والسياحة

اسعفت تحويلات المغتربين العديد من القطاعات، في كل من تونس والجزائر والمغرب

إيمان الحامدي، مصطفى قماس، حمزة كحال

استطاعت تحويلات المغتربين دعم العملات في كل من تونس والجزائر والمغرب، ولا تتوقف مساهمة المغتربين في إسناد اقتصاد بلادهم عند التحويلات لأسرهم بل كان لهم دور حيوي في إنعاش قطاعات اقتصادية ومنها السياحة والطيران والصناعة، بالإضافة إلى دعم رصيد النقد الأجنبي.

تونس

بدا تأثير مساهمة التونسيين المقيمين في المهجر هذا العام واضحا أكثر من أي وقت مضى في اقتصاد بلادهم، حيث رممت تحويلاتهم بالعملة الصعبة ما خلفه الوضع السياسي والاقتصادي الصعب في البلاد من ثغرات في موازنة تونس بعدما علقت مؤسسات القرض الدولية مفاوضاتها مع السلطات إلى إشعار آخر. ومنذ بدء الجائحة الصحية العالمية مثلت تحويلات التونسيين المغتربين طوق النجاة للاقتصاد في بلادهم، الذي يشكو تراجعا قياسيا في النمو بسبب تداعيات الجائحة الصحية والاضطرابات السياسية. بدأت مساهمة جيل المغتربين الجدد تظهر في الاقتصاد التونسي، بعد ارتفاع حجم التحويلات المالية بأكثر من 38 بالمائة، لتتفوق على عائدات الاستثمار الخارجي والهبات والمساعدات الإنمائية الرسمية. التحويلات المالية للمغتربين المقدرة بنحو 5 مليارات دينار (الدولار = نحو 2,8 دينار) هذا العام حتى 20 أغسطس/ آب، شكلت المصدر الرئيسي للعملة الصعبة في تونس، ما ساعد على مواصلة تسيير واردات المواد الأساسية وسداد أكثر من مليار دولار من القروض الخارجية دون الهبوط الحر لرصيد النقد لدى البنك المركزي التونسي. ويمثل التونسيون في دول المهجر أكثر من 1,3 مليون يقيم أغلبهم في دول الاتحاد الأوروبي وبدرجة أقل في دول الخليج العربي وأميركيا الشمالية. ولا تتوقف مساهمة المغتربين في إسناد اقتصاد بلادهم عند التحويلات لأسرهم بل كان لهم دور حيوي في إنعاش قطاعي السياحة والنقل الجوي، حسب مراقبين.

المغرب

وصلت تحويلات المغتربين المغاربة إلى مستويات قياسية منذ بداية العام الحالي. وفي الوقت الذي شهدت فيه عائدات السياحة تراجعاً حاداً في ظل الأزمة الصحية، حافظت تحويلات المغتربين المغاربة على ارتفاعها، بينما كان البنك المركزي ترقب في بداية الجائحة تراجعا حادا في تلك التحويلات. ويراهن المغرب على تحويلات المغتربين البالغ عددهم حوالي خمسة ملايين في القارات الخمس. وتتجه تحويلات المغتربين المغاربة إلى بلوغ مستوى قياسي في العام الحالي، ما دامت قفزت في النصف الأول من العام الجاري إلى 4,91 مليارات دولار بزيادة بنسبة 48,1 في المائة مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. وبلغت تحويلات مغاربة العالم في العام الماضي 7,5 مليارات دولار بزيادة بنسبة 4,9 في المائة مقارنة بالعام الذي قبله، حين وصلت إلى 7,2 مليارات دولار، حسب بيانات مكتب الصرف. وساهمت تلك التحويلات في دعم رصيد المملكة من النقد الأجنبي في ظل تراجع حاد لإيرادات السياحة.

الجزائر

تسبب فيروس كورونا في حرمان الجزائر من تحويلات مهمة بالعملة الصعبة من أموال المغتربين الذين كانوا يتدفقون بقوة على البلاد لقضاء العطلة الصيفية، الأمر الذي شكل ضربة موجعة للاقتصاد ولاحتياطي العملة الصعبة، فيما لا يزال الجزائريون المغتربون يفضّلون تحويل معظم أموالهم عبر طرق غير رسمية إلى بلادهم، تفاديا لتعقيدات النظام المصرفي الجزائري، وهو ما يترجمه ضعف التحويلات السنوية المسجلة. وحسب معلومات تحصّلت عليها «العربي الجديد» من مصدر في بنك الجزائر المركزي، فإن تحويلات المغتربين الجزائريين هوت إلى 1,5 مليار دولار سنة 2020، مقابل 2,1 مليار دولار 2019. ويؤكد نفس المصدر أن وتيرة تدفق التحويلات لسنة 2021، تُنبئ بتحسن قد لا يتعدى من 10 إلى 20 بالمائة من إجمالي تحويلات الجزائريين المقيمين في الخارج في السنة الماضية. وحسب تقديرات غير رسمية، يعيش نحو 7 ملايين مغترب جزائري حول العالم، بينهم أكثر من 5 ملايين في فرنسا وحدها، ونحو 150 ألفا في إسبانيا، و60 ألفا في بريطانيا. ويفسر عضو الاتحاد العام للجزائريين في المهجر (جمعية غير حكومية تنشط في جنوب أوروبا)، بشير فطومي، هذا التراجع بـ«مخلفات الجائحة على المغتربين، الذين قلصت مداخيلهم، ومنهم حتى من فقد عمله».

المغتربون دعّموا السياحة التونسية (الأناضول)

لبنان: 1,3 مليون مغترب يسعفون أسرهم

بيروت ـ ريتا الجمّال

ارتفعت تحويلات العاملين في الخارج إلى لبنان عبر شركات التحويل بشكل غير مسبوق في ظلّ الانهيار التاريخي للبرة التي تهاوت أمام الدولار المتفلّت في السوق السوداء، عدا عن القيود المصرفية على مجلس إدارة «OMT»، الشركة الرائدة في تحويل الأموال، توفيق معوض، مسار التحويلات المالية الواردة من الخارج إلى لبنان التي زادت بنسبة خمسين في المائة في الأشهر الستة الأولى من عام 2021 بالمقارنة مع الفترة نفسها من سنة 2020.

بداية، يلفت معوض، في حديث لـ«العربي الجديد»، إلى أن إجمالي قيمة التحويلات الواردة من الخارج عبر «OMT» تراوحت عام 2021 بين 100 و120 مليون دولار شهرياً. وتبعاً لأرقام «OMT»، تلقى في النصف الأول من عام 2021 حوالي 220 ألف مستفيد شهرياً التحويلات الواردة من الخارج بالدولار الأميركي النقدي، أي ما يُعرف بـ«الفرش»، وذلك عبر شبكة الشركة، بينما سجلت الشريحة الأدنى من التحويلات التي تصل إلى 50 دولاراً أميركياً للفرد بنسبة زيادة 200 في المائة من حيث العدد والقيمة في النصف الأول من عام 2021 بالمقارنة مع الفترة نفسها من السنة الماضية. وبلغت في النصف الأول من عام 2021 سبعين في المائة من التحويلات أقل من 500 دولار مع ارتفاع التحويلات في هذه الشريحة بنسبة 56 في المائة وذلك بالمقارنة مع الفترة نفسها من عام 2020.

يقول معوض إن «التحويلات وصلت من حوالي 156 دولة، على رأسها أستراليا والولايات المتحدة الأميركية ودول الخليج وكندا وألمانيا، وتوزعت 81 في المائة منها على 12 من أصل 26 قضاء، بيروت، بعبدا، طرابلس، المتن، صيدا، عاليه، صور، المنية، الضنية، الشوف، زحلة، كسروان». وردا على الأخبار المتداولة حول قيود قد تطاول التحويلات المالية الواردة من الخارج، منها يكون بتسليم نصف المبلغ باللليرة اللبنانية وفق سعر صرف يحدده مصرف لبنان والنصف الآخر بالدولار، يؤكد معوض بعد اجتماع عقد مع حاكم البنك المركزي رياض سلامة، قبل أيام، أن أي تعميم لم يصدر بعد من هذا القبيل. من جهته، يشير الباحث في «الدولية للمعلومات» محمد شمس الدين، في حديث لـ«العربي الجديد»، إلى أن عدد اللبنانيين في الخارج هو 1,3 مليون، ويتوزعون على الشكل التالي، السعودية 200 ألف، الإمارات 80 ألفاً، قطر 50 ألفاً، الكويت 35 ألفاً، العراق 10 آلاف، فرنسا 80 ألفاً، بريطانيا 70 ألفاً، أستراليا 220 ألفاً، كندا 200 ألف، أميركا 230 ألفاً، وحوالي 110 آلاف في أفريقيا. بدوره، يلفت الصحافي المتخصص في الشأن الاقتصادي خالد أبو شقرا، في حديث لـ«العربي الجديد»، إلى أن لبنان كان مصنفاً ثالثاً عالمياً من حيث الدول التي تستقطب تحويلات المغتربين نسبةً أيضاً إلى حجم السكان ومقارنة مع حجم الناتج المحلي، والثاني عربياً بعد مصر، ومن المتوقع أن تصل القيمة هذه السنة إلى 7 مليارات دولار. ويؤكد أبو شقرا أن التحويلات اليوم باتت أهم بكثير من الماضي نظراً للأزمة الاقتصادية وتراجع الناتج الإجمالي المحلي، حيث إن 7 مليارات دولار كانت تتزامن مع ناتج يقدّر بـ55 مليار دولار وهو ما كان يعتبر أمراً عادياً، أما اليوم ومع انخفاض الناتج باحسن الأحوال إلى 33 مليار دولار تقريباً و18,7 ملياراً باسوأ الأحوال، وفق أرقام الجهات الدولية ومنها البنك الدولي، فيظهر لنا أن التحويلات باتت تشكل أربعين في المائة من الناتج المحلي، ومن هنا أهميتها الكبرى، خصوصاً أنها تدفع نقداً بالدولار. التفاصيل في موقع «العربي الجديد»

فقرة في تحويلات العاملين في الخارج (حسين بيضون)

اليمن: تحويلات تخفّف وطأة الأزمات رغم تراجعها

دور كبير تقوم به تحويلات المغتربين في دعم الاقتصاد اليمني ومساعدة ملايين من الأسر الفقيرة

عدن ـ محمد راجح

برزت تحويلات المغتربين كمورد رئيسي وحيد متبقٍ في اليمن بعدما تسببت الحرب والصراع الدائر في البلاد في توقف مختلف الموارد العامة السيادية، وشكّلت عاملاً أساسياً في عدم انزلاق البلاد إلى أتون المجاعة الشاملة رغم الأزمة الإنسانية المتفاقمة والتي تعد الأكبر على مستوى العالم وفق تصنيف الأمم المتحدة. وزادت مساهمة تحويلات المغتربين في الاقتصاد اليمني بصورة ملحوظة أثناء فترة الحرب مرتفعة من 9,9% عام 2014 إلى 23,7% عام 2017، حسب بيانات رسمية. وحافظت على ارتفاعها في العامين 2018 و2019 بنسبة 27%، في حين تشهد منذ العام الماضي انخفاضاً تدريجياً بسبب ما تنفذه الدول التي تنتشر فيها العمالة من إجراءات مرتبطة بسوق العمل أو التي فرضها تفشي فيروس كورونا، وادت إلى فقدان كثير منهم لأعمالهم. وعلى الرغم من امتزازها خلال العام الماضي والعام الحالي بسبب سياسات بعض الدول الخليجية مثل المملكة العربية السعودية التي تحتوي على النسبة الأكبر من الأيدي العاملة اليمنية في الخارج، من خلال توطين المهن وزيادة الجبايات المفروضة على العمالة الأجنبية، إلا أن تأثيرها تركز بشكل واضح في سوق النقد مع تآكل الاحتياطي من الدولار ونفاده من البنك المركزي اليمني. ويرى الباحث الاقتصادي، عماد الحيدري، في حديثه لـ«العربي الجديد» أن تحويلات المغتربين ساهمت في وجود نوع من التماسك الاجتماعي في اليمن، وكان لها دور كبير في تخفيف وطأة الأزمات الاقتصادية على نسبة لا بأس بها من الأسر التي تعتمد أكثر من 40% منها على تحويلات المغتربين. وأكدت الحكومة اليمنية الأسبوع الماضي أنها تبذل جهودا كبيرة مع السعودية انطلاقا من العلاقات التاريخية بين البلدين، لمعالجة التحديات التي يواجهها المغتربون اليمنيون في المملكة، وطبقاً لمصادر حكومية مطلعة، فإنها تتعامل بحرص بالغ مع هذه التحديات وتداعياتها المحتملة على كافة الأصعدة لما لهذه الشريحة المهمة من دور حيوي في خدمة الاقتصاد الوطني، إضافة للدور المعول عليه في تحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار والتنمية وتجاوز آثار الدمرة التي خلفها الانقلاب الحوثي. ولعب المغتربون اليمنيون دورا حيويا في خدمة الاقتصاد الوطني على مدار العقود السابقة، وباتت تحويلاتهم تساهم بحوالي ربع النشاط الاقتصادي في البلاد. ويلفت الباحث الاقتصادي، مراد منصور، إلى أن السلطات المعنية في اليمن فشلت في استغلال هذا المورد بشكل جيد، إذ كان الأمر يستدعي تطوير سياسة وطنية لتعظيم الاستفادة من هذا المورد وتحفيز المغتربين على زيادة تحويلاتهم عبر الجهاز المصرفي، إضافة إلى دراسة جدوى إنشاء بنك للمغتربين بعد تحقيق السلام في البلاد. ويذكر منصور في «العربي الجديد»، أن الفشل أصبح فشلين، أخيراً، سواء في إقناع السعودية بوضع وديعة أخرى بالبنك المركزي اليمني الذي يعاني من انعدام الاحتياطي النقدي من الدولار، أو إقناعها بتغيير تعاملها مع العمالة اليمنية لديها.

وتشمل خريطة انتشار المغتربين اليمنيين في الخارج إلى جانب السعودية التي تعمل فيها النسبة الأكبر من هذه العمالة بنحو 1,5 مليون مغترب عامل، الولايات المتحدة الأميركية التي تأتي في المرتبة الثانية بنحو 400 ألف مغترب تليها بريطانيا ثم بقية دول الخليج، إضافة إلى دول شرق آسيا مثل ماليزيا وإندونيسيا.

أموال العاملين بالخارج تساهم في التماسك الاجتماعي لليمنيين

النص الكامل
على الموقع الإلكتروني

تقرير

أقرت مجموعة أوبك+ زيادة الإمدادات النفطية، إلا أن هذه الخطوة لم تنه الشكوك بقدرة المجموعة على ضبط الأسعار مع اتساع الإصابات بمتحورات كورونا، إضافة إلى الصدمات الاقتصادية المتواصلة

تشكيك بقدرات أوبك+

متحورات كورونا تزيد عدم اليقين الاقتصادي

لندن ـ **العربي الجديد**

اتفقت منظمة أوبك وحلفاؤها (أوبك+) على التمسك بالزيادات التدريجية الشهرية في إنتاج النفط بعد مؤتمر فيديو قصير، إلا أن السوق النفطية لا تزال تتخبط في ظل مؤشرات عدم اليقين التي تسيطر على مسار التعافي الاقتصادي العالمي، خاصة مع ازدياد حالات الإصابة بفيروس كورونا وعودة الإغلاقات في عدد من الدول. وصدّق الوزراء على زيادة الإمدادات البالغة 400 ألف برميل يوميًا المقرر إجراؤها في أكتوبر/ تشرين الأول بعد أقل من ساعة من المحادثات، وهو أحد أسرع الاجتماعات في الذاكرة الحديثة ويمثل تناقضًا كبيرًا مع المفاوضات المطولة التي أجريت في يوليو/ تموز وفقًا لوكالة «بلومبيرغ» الأميركية. وكانت إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن مارست ضغوطًا واسعة خلال الأيام الماضية لتوسيع زيادات الإنتاج، وبعد إعلان أوبك+ عن قرارها، أبدى البيت الأبيض سعادته متعهداً بالحث على بذل المزيد لدعم التعافي الاقتصادي، وفقاً لوكالة «رويترز». وقال متحدث باسم البيت الأبيض «يسعدنا أن تواصل أوبك الزيادات التدريجية في إنتاج النفط مثلما اتفقت على زيادة الإنتاج في يوليو». وأضاف «نقوم بالتواصل مع أعضاء أوبك+ بشأن أهمية الأسواق التنافسية في تحديد الأسعار وبذل المزيد لدعم التعافي». ولم تتلقف السوق خطوة أوبك+ كعامل مساعد على رفع الأسعار، حيث شهدت الأخيرة تراجعاً صباح الخميس معززاً بالشكوك حول ارتفاع الطلب النفطي مع ازدياد الإصابات بفيروس كورونا في أنحاء العالم فيما بقيت الكثير من شركات التكرير الأميركية، وهي مصدر رئيسي للطلب على الخام، متوقفة عن العمل بسبب تداعيات الإعصار «أيدا». وستستغرق مصافي التكرير أسابيع لاستئناف نشاطها. وقالت الهيئة المنظمة لأنشطة الطاقة البحرية في الولايات المتحدة إن شركات الطاقة تسارع لإعادة تشغيل المنصات وخطوط الأنابيب في خليج المكسيك الأميركي، فيما لا يزال إنتاج نحو 1,4 مليون برميل يوميا من النفط متوقفاً. إلا أن عاملاً آخر دخل على خط الأسعار ليرفعها في فترة بعد الظهر متأثرة بتقرير إدارة معلومات الطاقة الأميركية حول مخزونات الخام التي انخفضت 7,2 ملايين برميل.

وفي السياق، قال كريستيان مالك، رئيس قسم النفط والغاز في جيه. بي مورغان تشيس، في حديث مع تلفزيون بلومبيرغ إن «أوبك أثبتت مرة أخرى أنها تستطيع الاجتماع والقيام بالأشياء بسلاسة.» وتابع «من المحتمل أن يتم استخدام الانسجام للاستجابة بمرونة لأي تحولات أخرى في السوق خلال العام المقبل». في حين أن الظروف قد تبدو مواتية للكارتل في الوقت الحالي، إلا أن هناك شكوكاً تلوح في الأفق، إذ حتى مع تعافي الطلب، فقد تأثرت السوق بشكل واسع بظهور أنواع جديدة من فيروس كورونا. كذا فإن مسألة ما إذا كانت إيران والولايات المتحدة ستبرمان صفقة لرفع العقوبات عن صادرات النفط للجمهورية الإسلامية، التي تبدو حاليًا أقل احتمالاً، معلقة أيضاً، وترخي تداعياتها على السوق. ووفق ما قاله رئيس أسواق النفط في «ريستاد إينيرجي»، بيورنار تونهوجين في مذكرة نشرتها «رويترز»، فإنّ «ما هو غير مؤكد، هو ما إذا كان الطلب سيكون قادرًا على النمو بالسرعة التي تتوقعها أوبك + والسوق، نظرًا لخطر عمليات الإغلاق الجديدة لمحاربة انتشار متحورات كورونا». وتعمل منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وأبرزهم روسيا على التراجع عن تخفيضات الإنتاج غير المسبوقة التي تم تنفيذها في ظل أزمة كوفيد -19 العام الماضي. وقد تم بالفعل إحياء حوالي 45 في المائة من الإمدادات المعطلة، وفي يوليو وضعت المجموعة خطة لإعادة الباقي تدريجيًا حتى سبتمبر/ أيلول 2022. ومع تعافي أسعار النفط الخام في الغالب من الركود الذي سجلته في منتصف أغسطس/ آب وتوقعات العرض الضيقة نسبيًا لبقية العام، لم يكن لدى الإئتلاف المكون من 23 دولة سبباً وجيهاً لتغيير الجدول الزمني المحدد للزيادات الشهرية التدريجية في المعروض. وكانت هناك بعض الشكوك حول الخطة عندما تذبذبت أسواق النفط خلال الصيف حيث هدد انتشار الفيروس الطلب، لكن استخدام الوقود أثبت أنه مرن، حيث ارتفع إجمالي المنتجات النفطية الموردة في الولايات المتحدة إلى مستوى قياسي في أواخر أغسطس/ آب، وفق بعض التحليلات. وقالت أوبك + في بيان إنه «بينما تستمر آثار جائحة كوفيد -19 في إلقاء بعض عدم اليقين على مسارات التعافي الاقتصادي، تعززت أساسيات السوق النفطية من ناحية الطلب، ما يشير إلى تسارع التعافي. ولفتت معلومات «بلومبيرغ» إلى أن المجموعة ستلتقي مرة أخرى في 4 أكتوبر/ تشرين الأول لدراسة التغييرات في السوق. وكشف البيانات المقدمة للوزراء عن تحد جديد للمملكة العربية السعودية وشركائها في عام 2022. كان من المتوقع أن تعود الأسواق إلى الفائض العام المقبل، بمتوسط فائض في المعروض يبلغ 1,6 مليون برميل يوميًا. ومع ذلك، تفترض التوقعات أن المجموعة ستستعيد ما يقرب من 6 ملايين برميل يوميًا من الإنتاج، حيث قد تتأكد العديد من البلدان للوصول إلى أهدافها الكاملة. ويعتمد حجم إنتاج النفط الخام الذي توقفه منظمة أوبك + نظريًا عن العمل على أرقام مشكوك فيها. لدى روسيا خط أساس متضخم أعلى بكثير من ناتج ما قبل الجائحة. بعض الأعضاء الآخرين لديهم أرقام طاقة عفا عليها الزمن، حيث تكافح دول مثل أنغولا ونيجيريا بالفعل لتحقيق الزيادات في العرض المسموح بها بموجب الاتفاقية، وفق «بلومبيرغ».

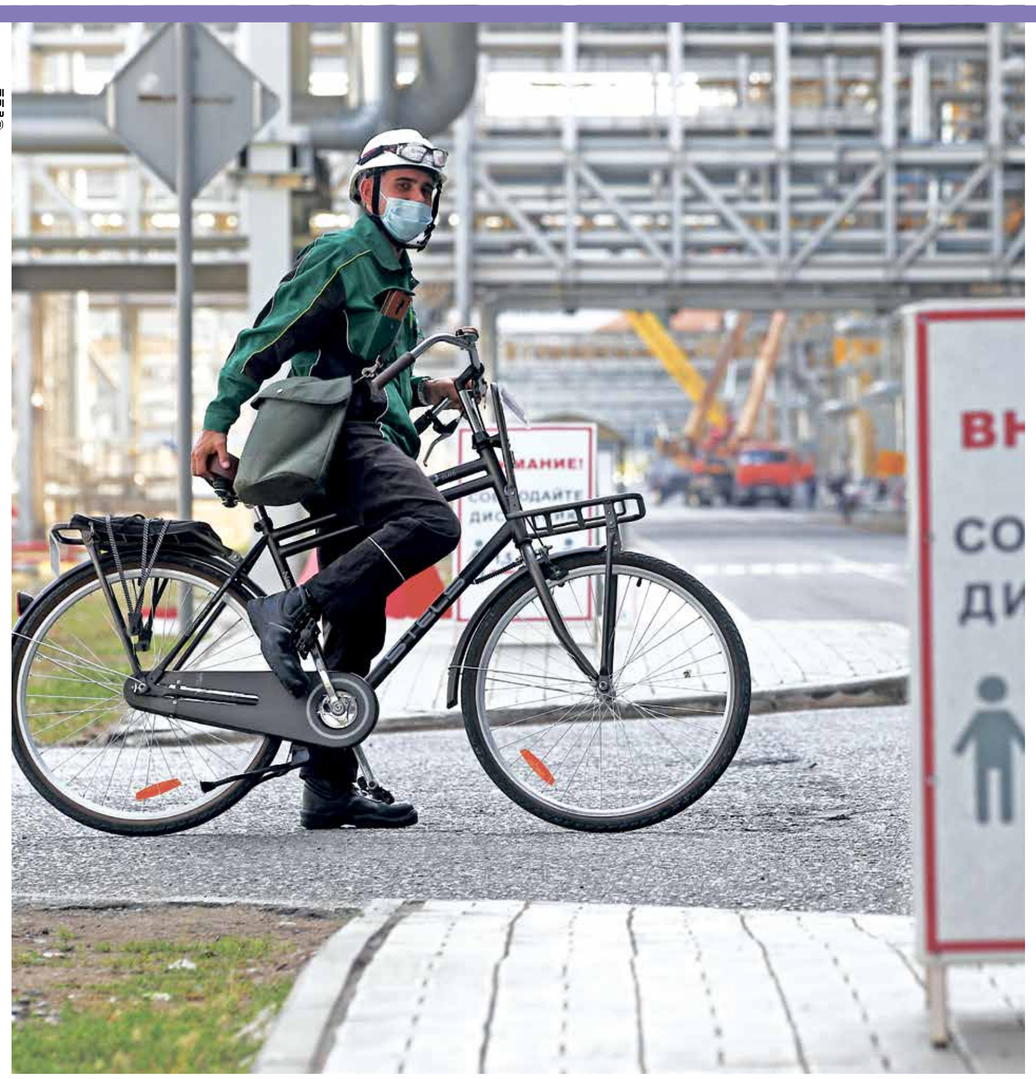
المخاوف من إغلاقات تضاف سوف النفط (بغور البيف/ Getty)

التفاوض بين إيران وأميركا يلقي بثقله على السوق

تراجع الإنتاج الروسي

انخفض إنتاج روسيا من النفط ومكثفات الغاز الى 10,43 ملايين برميل يوميا في اغسطس/ آب من 10,46 ملايين برميل يوميا في يوليو/ تموز. وذكرت إنترفاكس ان إجمالي إنتاج النفط ومكثفات الغاز بلغ 44,09 مليون طن، مقابل 44,24 مليون طن في يوليو. وكان وزير الطاقة نيكولاي شولجينوف ابلغ الصحافيين ان التقلبات الأشهرية ليست كبيرة وان روسيا تعتزم ضخ ما اجماله 506 ملايين طن من النفط هذا العام، بانخفاض واحد في المائة عن 2020.

الصادرات ترفع أسعار المنتجات الزراعية التركية

تشهد تركيا ارتفاعاً في الصادرات الزراعية ما يزيد الأسعار في الأسواق المحلية

إسطنبول ـ **عدنان عبد الرزاق**

زادت أسعار الخضر والفواكه خلال شهرين في تركيا أكثر من 30 في المائة، لتسجل بعض المنتجات الزراعية أسعاراً قياسية لم يشهدها الأتراك من قبل. فقد ارتفع سعر كيلو الدراق إلى 15 ليرة تركية، والليمون إلى 14 ليرة تركية، ووصل سعر كيلو الخيار لأول مرة إلى عتبة 10 ليرات (الدولار نحو 8,5 ليرات).

وتقول السيدة التركية، تفيدة كان، إنّ الأسعار ارتفعت منذ بدء انتشار وباء كورونا باكثر من 100 في المائة لبعض المنتجات والسلع، خاصة مواد التنظيف واللحوم، وزادت أيضاً أسعار الخضر والفواكه بنحو 50 في المائة، لكن «المستغرب ارتفاع أسعار الخضر والفواكه الموسمية ذات الإنتاج المحلي».

وتضيف كان (65 سنة) لـ«العربي الجديد» أن معظم الأتراك ينتظرون البازارات الأسبوعية لشراء احتياجات المنازل لأسبوع، لأن الأسعار أقل من المحال بنحو 20 في المائة «ربما أقل جودة من المحال، لكنها طازّجة».

وحول تراجع التسوّق بسبب الغلاء، تلفت السيدة التركية إلى أن النمط الاستهلاكي التركي، هو الشراء حسب الوجبة والحاجة اليومية كحد أقصى، لكن فرصة الأسواق الأسبوعية غيرت من العادات، وبات الشراء بكميات كبيرة تكفي لأيام وتغني عن التسوق من المحال «توجد سلسلة محال ومتاجر تكسر أسعارها بسبب التنافس».

وتتفاوت الأسعار بين المحال والمتاجر الكبرى والبازارات الأسبوعية بنسب كبيرة، إذ إن ما يطرحه التجار كأسعار للمنتجات في المناطق السياحية بإسطنبول (بيازيد، تقسيم، شيشلي، جيهان غير) لا ينسحب على الأحياء الشعبية (الفاتح، باغجولار، ايسينيورت). ويقول تاجر الخضر والفواكه، ربيع قودير «العربي الجديد» إن الأسعار بشكل عام مرتفعة، قياساً بالعام الماضي الذي تراجع فيه الاستهلاك والتصدير بسبب وباء كورونا، إذ وصل سعر كيلو العنب اليوم إلى 7 ليرات، والتفاح إلى 6 ليرات، والدراق إلى 11 ليرة، والمحال تزيد بين 2 و3 ليرات على هذه الأسعار.

وكانت جمعية مصدري الفواكه والخضر في البحر الأبيض المتوسط بتركيا، قد أشارت في بيان إلى أن صادرات تركيا من الخضر والفواكه الطازجة، حققت زيادة بنسبة 20 في المائة خلال الأشهر الـ 7 الأولى من العام الحالي، مقارنة بالفترة نفسها من 2020 مقدرة العائدات بمليار و638 مليون دولار.

ويشرح رئيس جمعية مصدري الفواكه والخضر في البحر الأبيض المتوسط نجدت سين، أنه «وصلت تركيا إلى مكانة جيدة جداً في إنتاج الفواكه والخضر الطازجة، ما يسمح بوضعنا في التنافس مع دول العالم»، لأن تركيا «تمتلك مساحة كبيرة لزراعة الحمضيات، وتتطور أيضاً الزراعة بطريقة الدفيئات».

ويشير سين خلال تصريحات صحافية إلى أن الحكومة تقدّم الدعم للمصدرين، ويستفيدون من المناخ المناسب، ويضيف: «لدينا مكانتنا الخاصة كمصدرين في العالم، ونتابع كيفية إدارة الدول المصدرة في هذا المجال لأعمالها، مثل إسبانيا وإيطاليا ودول أفريقيا، مع استمرار دراساتنا لمختلف الأنواع الجديدة».

بدوره، يرى الاقتصادي التركي، خليل أوزون أنّ مسألة الصادرات والأسعار لها وجهان: الأول ما تدرّه الصادرات على تركيا من أموال وسمعة وحضور في الأسواق العالمية، والثاني الانعكاس على أصحاب الدخل المحدود، لأن الأسعار ترتفع بوتيرة أعلى من الزيادة السنوية على الأجور.

وحول أسباب ارتفاع الأسعار، يشرح أوزون لـ«العربي الجديد» أن تركيا اليوم تعيش موسماً سياحياً بعد انقطاع لأكثر من عام، وهذا سبب لزيادة الطلب، كذلك إن تراجع سعر صرف الليرة أمام العملات الرئيسية سبب ثان لزيادة الأسعار، لياتي التصدير الذي يؤثّر بكمية العرض سبباً رئيسياً، «ولكن للتصدير إيجابيات كثيرة، منها تحصيل الدولار وتحسين السعر بالنسبة إلى الفلاحين». ويلفت الاقتصادي التركي إلى أن بلاده تدعم كل طبقات المجتمع، حيث إن الأسواق الأسبوعية تنتشر بشكل واسع، وفي كل حيّ في المدن الكبرى «بازار»، ما يوفر الخيارات وإمكانية الشراء لمحدودي الدخل. ويتابع: «كذلك فإن الحكومة تتدخل حينما ترتفع الأسعار على قدرة المواطن الشرائية، فهناك فرق حكومية متخصصة لمراقبة الأسعار، وترفع تقاريرها للحكومة التي تتدخل عبر قناتين: الأولى عبر فرض غرامات على الشركات المحتكرة (عام 2019 فرضت غرامات بملايني ليرة على 88 شركة)، كذلك فإن الحكومة تتدخل عبر نقاط بيع مدعومة، حيث توجد 80 نقطة بيع مدعومة في أنقرة وإسطنبول.

زيادة تدفق السياح ترفع الطلب على السلع الغذائية

ارتفاع متفاوت في الأسعار (سرحات ستينكايا/الأناضول)

تفاوت توقعات مسار الاقتصاد الأفغاني

كابول ـ **صبغة الله صابر**

تتخبط التوقعات التي تطاول الاقتصاد الأفغاني، فقيما نشرت شركة الاستشارات الاقتصادية العالمية «فيتش سوليوشن» توقعات متشائمة تشير إلى انهيار اقتصادي وشيك، تفيد التطورات المحلية بحصول انفراجات، خاصة على الصعيد التجاري.

فقد أعلنت شركة الاستشارات التابعة لوكالة «فيتش» للتصنيف الائتماني الخميس، أن الاقتصاد الأفغاني سينهار على الأرجح في أعقاب الانسحاب السريع للقوات الأميركية من البلاد وعودة حركة طالبان إلى السلطة. وتوقعت أن ينكمش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للبلاد بنسبة 9,7 في المائة مع انخفاض آخر بنسبة 5,2 في المائة العام المقبل. وكانت قد توقعت في السابق نمواً بنسبة 0,4 في المائة لهذا العام. وقال محللون في «فيتش سوليوشن» إن «البلاد ستعاني من مشكلات اقتصادية حادة على المدى القصير». وأضافوا: «تميل المخاطر التي تشير إليها هذه التوقعات إلى المسار السلبي، نظراً إلى أن الاقتصادات الأخرى التي واجهت أنواعاً مماثلة من الصدمات السياسية أدت أيضاً إلى حدوث انهيار على مستوى المؤسسات». ولفتت فيتش إلى أن الاستثمار الأجنبي سيكون ضرورياً لتحسين الوضع في البلاد. في المقابل، دخلت أول قافلة تجارية تحوي مواد غذائية ووقوداً من أوزبكستان إلى أفغانستان بعد سيطرة طالبان على العاصمة الأفغانية كابول، فيما لا يزال ارتفاع الأسعار الغذائية يتواصل بشكل كبير في الأسواق المحلية. وأمرت طالبان بتحويل رواتب الموظفين في بعض الوزارات الأفغانية. وقال مسؤول في غرفة التجارة والاستثمار الأفغانية لـ«العربي الجديد» (فضّل عدم الكشف عن هويته) إن أول قافلة، وهي عبارة عن قطارين، دخلت الأربعاء إلى الأراضي الأفغانية عبر معبر حيرتان الحدودي بين أوزبكستان وأفغانستان، وهي تحوي مواد غذائية ووقوداً.

واعتبر المصدر أن الخطوة إيجابية، وأن استمرار استيراد الاحتياجات الضرورية والمواد الأولية بشكل منظم سيساهم في تحسين الوضع في الأسواق الأفغانية، بينما اعتبر التجار الخطوة «مهمة للغاية». وشرح أحد التجار في كابول، ويدعى محمد رسول لـ«العربي الجديد» أن تطبيع الحركة التجارية مع دول آسيا الوسطى كأوزبكستان وطاجيكستان وتركمانستان يؤثر كثيراً بالسوق في أفغانستان، وأن دخول أول قافلة تجارية من أوزبكستان إلى أفغانستان خطوة إيجابية للغاية، محذراً من أن تنحصر تجارة أفغانستان فقط بباكستان كما كان الأمر قبل عدة سنوات. وأضاف رسول أن الأسعار في الأسواق الأفغانية لا تزال مرتفعة، وهناك أسباب عديدة وراء ذلك، منها تدهور قيمة العملة الأفغانية مقابل الدولار، وتأثر الحركة التجارية على المعابر مع دول المنطقة، وتحديداً آسيا الوسطى، كذلك إن إغلاق البنوك وتوقف الحركة التجارية والاقتصادية في البلاد بشكل عام، له أيضاً تأثيراته. في هذه الأثناء أمرت وزارة المالية بنك كابول بأن يحول راتب الشهر الماضي للموظفين في كل من وزارة الزراعة والتعليم العالي والتربية والتعليم والصحة، فيما أجّلت رواتب الموظفين في الوزارات الأخرى إلى حين صدور قرار ثانٍ.

أول قافلة تجارية تدخل من أوزبكستان بعد عودة طالبان

التضخم لا يزال متواصلا في السوق المحلية (عامر قريشي/ فرانس برس)

محرقة مراكز البحوث الزراعية المصرية

احمد ذكر الله

يبدو أن هناك علاقة عداء متجذرة بين الأنظمة الاستبدادية والبحث العلمي بصفة عامة، ويتجلى هذا العداء ليس في تدني مخصصات البحث العلمي إلى حدها الأدنى في معظم بلداننا العربية مقارنة بدول العالم المختلفة فحسب، بل يمتد إلى تدني مخزٍ ومهين لرواتب وأجور أساتذة الجامعات وأساتذة مراكزْ البحوث في مختلف التخصصات، بالإضافة إلى تقادم الأدوات والمعدات البحثية المتوافرة لدى هذه المراكز، وهو ما أدى إلى هجرة العقول المصرية ونبوغها بعيدا عن أرض الوطن، وضياع فرص الاستفادة من منتجاتها البحثية.

وفي الوقت التي تعاني فيه مصر من ندرة الموارد الزراعية الطبيعية وبصفةً خاصة المياه والأراضي الخصبة، وفي ظل السياسات الحكومية التي دفعت المواطنين إلى الجور على الأراضي الزراعية بعد تصميم الدولة على الاتجار بالأراضي وتقديمها لكبار المستثمرين على حساب المواطن البسيط الذي لم يجد ملجأً في ظل زيادة عدد أبنائه سوى البناء على مصدر رزقه، ورغم العجز الكبير في نسب الاكتفاء الذاتي المصري من كافة السلع الزراعية فإنه، وبلا مقدمات، بدأت مصر محرقة مراكز البحوث الزراعية الكبرى.

الاستيلاء على الأراضي لبناء عقارات

تلجأ الدول أثناء الأزمات إلى علمائها في المراكز البحثية لدعمها بالأفكار التي تمكنها من مواجهة المشكلات بأقل التكاليف الممكنة، وتواجه مصر مجموعة من المشاكل، منها المزمنة التي تتمثل بضعف الإنتاج الزراعي وعدم قدرته على تلبية احتياجات السكان المتزايدة، الأمر الذي يتسبب، في اضطراد، بتراجع نسب الاكتفاء الذاتي والاعتماد على الاستيراد من الخارج، وبالتالي المزيد من عجز الميزان التجاري. ومنها المشكلات الاعتيادية الأخرى مثل مشكلات الفاقد الزراعي الذي يتعدى النسب العالمية، ومشاكل الري والبذور وغيرها، ومؤخراً مشكلة السد الإثيوبي وأزمة المياه المتوقعة في حال الملء الثاني للسد، والذي بدأ فعلياً كما أشارت بعض التقارير، وكلها أمور كانت تحتاج إلى وقفة حكومية جادة خلف مراكز البحوث الزراعية للعمل على تقليل الأضرار المترتبة على تلك المشكلات، علاوة على دورها الطبيعي في تطوير الإنتاج عبر مراحله المختلفة.

ولكن كالعادة كانت الحكومة المصرية منفصلة تماماً عن احتياجات المراكز البحثية، بل بدأت محرقة لكبرى أذرعها الممتدة داخل الجغرافية المصرية، حتى طاول الاستيلاء أراضي خمسة مراكز بحثية لتحويلها إلى مشاريع عقارية.

وكان آخر ذلك هو تسريب أنباء عبر تقارير صحافية بوجود مخطط للاستيلاء على أكثر من 300 فدان هي كامل مساحة أرض محطة الجميزة للبحوث الزراعية في الغربية بهدف تحويلها إلى إسكان اجتماعي، وقبلها فوجئ الباحثون في محطة كفر حمام للبحوث الزراعية بالشرقية بردّ مسؤولي اللجان المساحية، لا يعرف أحد تبعيتها على وجه التحديد، والتي جاءتهم لرفع إحداثيات أرض المحطة البالغ مساحتها 36 فداناً وتأكيدهم أن الهدف من الخطوة هو إنشاء عمارات سكنية. وتكرر نفس الأمر بمحطة بهتيم للبحوث الزراعية والبالغ مساحتها 380 فداناً، حيث ذهبت لجنة من القوات المسلحة لرفع إحداثيات أرض المحطة، من دون علم أو إخطار مسبق للقائمين عليها، لإدراجها ضمن مشروعات التطوير العقاري لمدينة شبرا الخيمة.

فجوة الإنتاج الغذائي وارتفاع الأسعار

تظهر بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، أن مصر تعاني فجوة إنتاجية كبيرة لمعظم السلع الرئيسية، وهو ما اضطر مصر إلى استيراد ما يقارب 60% من احتياجاتها الغذائية في العام الماضي وبقيمة تخطت 15 مليار دولار، وهي القيمة المرشحة للتزايد بعد ارتفاع أسعار الغذاء في العالم في الآونة الأخيرة. وتفصيلاً فإن فجوة إنتاج الزيوت النباتية في مصر تصل إلى نحو 97% الأمر الذي اضطر الحكومة إلى استيراد نحو 5,7 ملايين طن بقيمة 25 مليارا، بينما قاربت فجوة إنتاج اللحوم الحمراء 50%، وهو ما اضطر مصر إلى استيراد لحوم حمراء مجمدة وحية بنحو 1,8 مليار دولار، بينما اضطرت الفجوة الغذائية مصر إلى استيراد قمح بنحو 2,5 مليار دولار، وفول صويا بما يقارب 1,5 مليار دولار، وذرة بنحو مليارَي دولار خلال 2020.

ومؤخراً حذرت الأمم المتحدة من ارتفاع أسعار الغذاء في العالم بوتيرة هي الأسرع منذ أكثر من 10 أعوام.

وسرعان ما أعلنت وزارة التموين المصرية رفع أسعار زيت الطعام المدعوم، مبررة ذلك بالارتفاع الملحوظ في أسعار الزيوت العالمية في الفترة من ديسمبر 2020 وحتى مايو 2021.

حرق ما تبقى من مراكز بحثية

لا يمكن توجيه اللوم للزملاء الباحثين في كليات الزراعة المصرية ولا في المراكز البحثية، فهم يعملون في ظروف بالغة الصعوبة، بداية من مرتباتهم الهزيلة، مروراً بانعدام الميزانيات البحثية علاوة على تقادم اللوجستيات الداعمة، ورغم ذلك حققوا الكثير من المنجزات البحثية التي دعمت الزراعة المصرية خلال الفترة الماضية.

ولكن الذي يدعو للدهشة أن الأمر لم يتوقف عند حدود الإهمال المتعمد، ولكن تخطاه إلى تجاهل التوصيات، وهو ما يفسر الاحتفاء الرسمي بتزايد الصادرات الزراعية من الخضر والفاكهة وهي كثيفة استخدام المياه التي تعاني مصر شحها وندرتها في ظل التدفق الاعتيادي لمياه النيل وقبل ملء السد الإثيوبي، ثم كانت الكومبديا السوداء، بمحاولة حرق ما تبقى من هذه المراكز من خلال الاستيلاء على أراضيها بحجة الاستثمار العقاري.

تقف كل دول العالم خلف مراكزها البحثية وباحثيها وتدعمهم بكل ما يحتاجونه لتطوير المنتجات وإحلال المنتج الوطني محل المستورد ورفع نسب الاكتفاء الذاتي، بما يوفر النقد الأجنبي ويحقق الاستقلال للقرارين السياسي والاقتصادي، وتواجه مصر العديد من التحديات الوجودية وعلى رأسها السد الإثيوبي، والوضع لا يحتمل الاستغناء عن أي مركز بحثي، بل يحتاج إلى خطة عاجلة لتمويل هذه المراكز وتفعيل أدوارها، ودفعها نحو مسارها المفقود.